

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

Indicators of Iraqi National Sovereignty After 2003

د. بوطيبة سامية

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 / الجزائر

s.boutiba@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/23

تاريخ الإرسال: 2026/02/25

الملخص:

تبدأ تبرز هذه الورقة البحثية إشكالية السيادة الوطنية العراقية في مرحلة ما بعد عام 2003، حيث سعى العراق عقب التغيير السياسي إلى فرض سيادته على كامل أراضيه ومكوناته المجتمعية، غير أن هذه السيادة تعرضت لاختراقات متكررة، ولم يشهد الواقع تحولاً جوهرياً حتى بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011. ويعود ذلك إلى تصاعد النفوذ والتدخلات الخارجية، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وإيران وبعض دول الجوار الإقليمي، عبر آليات وأدوات متعددة تمثلت في التأثير على مؤسسات الدولة من الداخل، والتعامل المباشر مع الطوائف والمذاهب، والتأثير في الأحزاب السياسية، بل وامتد الأمر إلى بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية، كالجيش وقوى الأمن الداخلي.

وقد انعكست هذه التدخلات سلباً على مسار بناء الدولة الوطنية سياسياً واقتصادياً، وأثرت في مستوى استقلال القرار العراقي وهيبة الدولة. ومن ثم، تؤكد هذه الورقة على ضرورة إعادة صياغة السياسة الخارجية العراقية بما يقوم على مبدأ الشراكة المتوازنة والاحترام المتبادل مع مختلف الدول الإقليمية والدولية، بعيداً عن منطق الطائفية والمصالح الحزبية الضيقة، بما يسهم في صون سيادة الدولة وتعزيز استقلال قرارها الوطني. إذ إنّ بناء الدولة وإدارتها الرشيدة يرتكزان أساساً على حماية القرار الداخلي من مختلف أشكال التدخل الخارجي، وترسيخ مفهوم السيادة الوطنية بوصفه حجر الزاوية في استقرار الدولة واستدامة مؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: السيادة العراقية، الولايات المتحدة، إيران، الجوار الإقليمي.

Abstract:

This research paper begins by highlighting the issue of Iraqi national sovereignty in the post-2003 period. Following the political change, Iraq sought to assert its sovereignty over its entire territory and all components of

its society. However, this sovereignty was subjected to repeated breaches, and the situation did not change significantly even after the U.S. withdrawal in 2011. This was largely due to the increasing external influence and interventions, particularly by the United States, Iran, and certain regional neighboring states, through various mechanisms and instruments. These included influencing state institutions from within, engaging directly with sectarian and religious groups, exerting pressure on political parties, and even interacting with state security institutions such as the army and internal security forces.

These interventions negatively affected the process of building the Iraqi nation-state politically and economically, and undermined the independence of its decision-making and the authority of the state. Accordingly, this paper emphasizes the necessity for Iraq to restructure its foreign relations on the basis of balanced partnership and mutual respect with regional and international actors, away from sectarian considerations and narrow partisan interests. Such an approach would contribute to safeguarding state sovereignty and strengthening the independence of national decision-making. Indeed, state-building and effective governance fundamentally depend on preserving internal decision-making authority and protecting national sovereignty from all forms of external interference.

Keywords: Iraqi Sovereignty, United States, Iran, Regional neighborhood.

مقدمة:

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات جذرية شملت مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لهذه التحولات أثر مباشر في مقومات السيادة الوطنية ومؤشراتها. فبعد عقود من الحكم المركزي الصارم، وتراكم التدخلات الإقليمية والدولية، وما رافق ذلك من صراعات داخلية وتحديات معقدة لبناء دولة جديدة ذات نظام ديمقراطي تعددي، برزت الحاجة إلى فهم طبيعة الدولة العراقية الحديثة، وأسس سيادتها، واتجاهاتها العامة، والإطارين القانوني والدستوري الناظمين لها بوصف ذلك مدخلاً أساسياً لتحليل واقعها السياسي.

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يؤكد صراحةً أن العراق دولة ذات سيادة كاملة، فإن المؤشرات الواقعية تعكس وجود فجوة واضحة بين النص الدستوري والتطبيق العملي، إذ ما تزال السيادة الوطنية تعاني من مظاهر نقص وتحديات متعددة. ويستدعي هذا الواقع تحليلاً دقيقاً لطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة التي تركت بصماتها العسكرية والسياسية في النظام الجديد، فضلاً عن دراسة التأثير الإيراني المتصاعد ودور نفوذه المتنامي في المشهد العراقي، إلى جانب تأثيرات دول الجوار الإقليمي التي تمثل في آنٍ واحد مصدرًا للضغط وأحياناً فرصاً للتعاون والاستثمار.

بوطية سامية

ينطلق هذا البحث من هدف رئيس يتمثل في استقصاء وتحليل مؤشرات السيادة الوطنية العراقية في المرحلة التي أعقبت عام 2003، مع التركيز على دراسة تأثير النفوذ الإيراني، والتواجد الأمريكي، ومؤثرات دول الجوار الإقليمي في تطور مفهوم السيادة وحدوده العملية. وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: في ظل سعي العراق منذ عام 2003 إلى ترسيخ سيادته الوطنية وفرضها في مختلف المجالات، إلى أي مدى يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل التأثيرات الخارجية التي تعيق اكتمال السيادة؟

وتقوم فرضية البحث على أن العراق، رغم محاولاته المتواصلة لتعزيز سيادته بعد عام 2003، يواجه تحديات جوهرية تتمثل في تغلغل النفوذ الإيراني، واستمرار التواجد الأمريكي وتأثيره في قرارات الدولة، فضلاً عن التأثيرات المتباينة لدول الجوار الإقليمي. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في إضعاف قدرة الدولة العراقية على اتخاذ قرارات مستقلة، وتحد من إمكانية بناء مؤسسات وطنية قوية وموحدة، الأمر الذي يُبقي السيادة العراقية منقوصة، لا سيما في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

ولإثبات هذه الفرضية، يعتمد البحث المنهج التحليلي الذي يتيح دراسة وتحليل أثر التدخلات الأمريكية والإيرانية، فضلاً عن تأثيرات دول الجوار الإقليمي، على واقع السيادة الوطنية العراقية بعد عام 2003، من خلال تفكيك العلاقات المتشابكة بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في القرار الوطني.

وفي هذا السياق، يُعدّ النفوذ الإيراني في العراق أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام السياسي وسيادته واستقراره، ولا سيما فيما يتعلق بالتأثير في القرار السياسي والأمني والاقتصادي. غير أن قدرة العراق على بناء دولة قوية وموحدة تبقى ممكنة من خلال تنويع علاقاته الخارجية، والحد من التدخلات الخارجية، واعتماد سياسة خارجية مستقلة قائمة على المصلحة الوطنية العليا. ومن شأن ذلك أن يسهم في تقليص حدة النفوذ الخارجي وتعزيز استقلالية الدولة وسيادتها، شريطة توافر إرادة سياسية حقيقية وجهود مستمرة تضع المصالح الوطنية العراقية فوق أي اعتبارات أخرى.

1- اختراق القرار الوطني العراقي:

يعتبر من مظاهر النفوذ الإيراني القدرة على اختراق وعرقلة القرار السياسي العراقي، وهنا تُمارس طهران نفوذها من خلال:

1.1- دعم الكتل السياسية والشخصيات النافذة وتوجيهها:

تقوم إيران بتمويل ودعم أحزاب وشخصيات محددة داخل العملية السياسية العراقية، حيث يقوم هؤلاء بحكم ولائهم وارتباطهم بإيران، في تمرير أجندات تحدم المصالح الإيرانية على حساب المصالح الوطنية العراقية، يتجلى ذلك في تشكيل الحكومات والقيادات العراقية الموالية، لذلك يكون للطلبات الإيرانية دور كبير في توزيع المناصب السيادية والمسئولة، مما ينتج عن ذلك تأثير على قدرة رئيس الوزراء والحكومة في اتخاذ قرارات وسياسات مستقلة.

2.1- ممارسة إيران الضغط على المسؤولين العراقيين:

من خلال القنوات الدبلوماسية وغير دبلوماسية، يهدف الى ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع مصالحها الإقليمية إضافة الى استخدام نفوذها لعرقة تشريعات أو قرارات لا تنسجم مع اهدافها في البرلمان العراقي، أو لتمرير قرارات تخدم مصالحها، وذلك يجعل العملية التشريعية والقوانين رهينة لتوجهاتها الإقليمية.

3.1- حراك السياسات الخارجية :

يتجلى التأثير الإيراني في السياسة الخارجية العراقية، حيث ان العراق يجد نفسه في مواقف لا يمكنه فيه اتخاذ موقف محايد تجاه الصراعات الإقليمية التي تخص إيران، أو بناء علاقات جيدة مع دول منافسة لإيران، حذراً من ردود فعل طهران أو أذرعها في العراق، وهذا يجد من الاستقلالية والسيادة العراقية في بناء تحالفاته الدولية وظهوره وكأنه جزء من المحور الايراني.

4.1- انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق عام 2011:

لم يكن انسحاب الولايات المتحدة من العراق مجرد سحب لقوات عسكرية، بل كان بداية فصل جديد في علاقة العراق وسيادته والقوى الإقليمية. لقد أضعف هذا الانسحاب بشكل كبير قبضة الدولة العراقية على مقدراتها، وفتح الباب واسعاً أمام إيران لتعزيز نفوذها على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. هذا النفوذ المتزايد لم يهدد استقرار العراق فحسب، بل قوض بشكل منهجي سيادته، وجعله جزءاً لا يتجزأ من حسابات إيران الإقليمية، وهو ما يمثل تحدياً مستمراً أمام بناء عراق مستقل وذو سيادة كاملة.¹

قد ترك الانسحاب الأمريكي فراغاً استراتيجياً كبيراً في العراق، لم تتمكن الدولة العراقية الفتية، لأنه لم تتمكن الدولة من بناء مؤسساتها وتوحيد صفوفها بعد سنوات من الصراع، ولم يقتصر هذا الفراغ على الجانب الأمني والعسكري فحسب، بل امتد إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. وقد وجدت القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إيران، في هذا الانسحاب فرصة لتوسيع نفوذها وتثبيت أقدامها، مستفيدة من الروابط التاريخية، والعمق المذهبي، والعلاقات التي أقامتها على مدى سنوات في العراق، فقد أصبحت إيران قادرة على ممارسة ضغوط أكبر على العملية السياسية العراقية، والتأثير في تشكيل الحكومات، وتوجيه سياستها لمصالحها، مما أدى إلى ضعف واضح في استقلالية القرار العراقي.

وقد تمكنت إيران من تعزيز النفوذ الأمني من خلال دعم وتوجيه فصائل مسلحة موالية لها تعمل أحياناً بمعزل عن سلطة الدولة، مما اضعف قوة الحكومة العراقية وأدى إلى ظهور دولة داخل الدولة. والفصائل هذه أصبحت جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية رسمياً، وهي تتبع أجندات تتماشى مع المصالح الإيرانية، وقد

¹ - الوحيلى محمد حسنى شذر، العلاقات العراقية-الايرانية بعد عام 3002، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص79.

بوطية سامية

تُستخدم كأداة للضغط أو حتى للتدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الشؤون العراقية، وذلك يهدد استقرار البلاد ويعرضها لتداعيات وصراعات إقليمية، إضافة إلى ازدياد التغلغل الاقتصادي الإيراني في العراق بشكل واضح بعد الانسحاب الأمريكي، مما جعل الاقتصاد العراقي أكثر تبعية لإيران في قطاعات عديدة، وذلك أضعف قدرته على تنوع المصادر وحماية صناعته المحلية. إن هذه المظاهر تؤكد أن الانسحاب الأمريكي، رغم كونه قرار سيادي للولايات المتحدة الأمريكية، كان له تداعيات كبيرة على سيادة العراق، وفتح الباب واسعاً أمام إيران لتحقيق مشروعها الإقليمي الذي يعتمد على العراق كركيزة أساسية.

5.1- اختراق الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية:

النفوذ الإيراني تجاوزت حدوده التأثير السياسي والأمني والاقتصادي ليصل إلى تدخل مباشر لمفهوم السيادة الوطنية، فإن الفصائل الموالية لإيران تقوم أحياناً بعمل عسكري أو أمني دون التنسيق مع السلطات العراقية، وأحياناً تتجاوز الحدود العراقية للاشتراك في الصراعات الإقليمية كما أن بعض المسؤولين الإيرانيين يمارسون ضغوطاً مباشرة على أعضاء الحكومة العراقية، وقد يمارسون ضغوطاً في تعيين حكومي أو في اتخاذ قرارات إدارية، وهو يعد انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للسيادة الوطنية واحترام شؤون العراق الداخلية.

6.1- الحد من امكانية الدولة في استخدام للقوة المسلحة:

يُعتبر احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة داخل أراضيها من أركان السيادة في العراق، تشكل الفصائل المسلحة الموالية لإيران، لا سيما بعض فصائل الحشد الشعبي، تحدياً كبيراً لهذا المبدأ، وذلك لأن هذه الفصائل تعمل اسمياً تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة العراقية، إلا أن ولاءها غالباً ما يكون منحاز لإيران.

إن استمرار هذا الوضع يخلق كيانات مسلحة تمتلك السلاح وتعمل خارج إطار الدولة ولو بشكل جزئي، مما يُقوض سلطة الحكومة المركزية ويُعيق قدرتها على بسط السيطرة الكاملة على كل الأراضي العراقية، وتُستخدم هذه الفصائل هنا كأدوات لتحقيق أهداف إيرانية، سواء في استهداف المصالح الأجنبية داخل العراق أو التدخل في شؤون دول الجوار، مما يُعرض العراق لمخاطر الانجرار إلى صراعات لا تُعد جزءاً من أولوياته الوطنية، إن وجود هذه القوات شبه العسكرية خارج السيطرة الكاملة للدولة يعتبر خرقاً مباشراً للسيادة الأمنية، ويُعيق بناء جيش وطني موحد.

7.1- تسجيل حوادث اختراق الحدود والمجال الجوي المتكررة:

إن من مظاهر انتهاك السيادة العراقية وذلك من خلال استخدام الأراضي العراقية كنقطة انطلاق لهجمات ضد مصالح أجنبية، أو مرور شخصيات عسكرية إيرانية رفيعة المستوى دون تنسيق كامل مع بغداد، مما يُشكل اختراقاً واضحاً للسيادة الإقليمية والمجال الجوي ففي عام 2018 تسارعت الاستفزازات الإيرانية ضد

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

الولايات المتحدة فقد استهدفت صواريخ محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء في بغداد والقنصلية الأمريكية في البصرة. هذا يعتبر انتهاكاً للسيادة الوطنية، وأثارت بيانات السفارة الأمريكية في بغداد إلى مسؤولية مجموعات مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، وفي 7/ 9/ 2019 تم حرق القنصلية الإيرانية واستهداف القنصلية الأمريكية في البصرة، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوف طهران خلف الهجوم، واتخذت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً بأخلاء مواطني القنصلية وإعادتهم إلى بغداد حيث تقف الولايات المتحدة ضد امتلاك إيران للسلاح النووي، أو الصواريخ بعيدة المدى، وضد استمرار الدعم المالي والتسليحي للمقاتلين الشيعة في العراق على وجه الخصوص، الذين يخوضون حرباً بالوكالة عن إيران خارج حدودها ضد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة¹.

إن مؤشرات حادثة مقتل قائد فيلق القدس الإيراني "قاسم سليماني" و"أبي مهدي المهندس" نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي قرب مطار بغداد الدولي في 3/ كانون الثاني / 2020 على أثر الغارة الأمريكية أظهرت مدى عمق الترابط في العلاقات بين العراق وإيران، ودور إيران البارز على التأثير في السيادة العراقية، إذ مارست الأولى ضغوطاً كبيرة؛ للمطالبة بخروج القوات الأمريكية من العراق، أدت إلى إصدار مجلس النواب العراقي في جلسة استثنائية، وبمخضور رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي بتاريخ 5 /كانون الثاني/ 2020، قرار يلزم الحكومة العراقية بإلغاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي، لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، والعمل على إنهاء تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية وأكدت فيها إيران على أن خروج القوات الأمريكية من العراق والمنطقة بأسرها سيكون ثماً لهذه العملية².

لقد كان لإيران تأثير فاعل على سيادة العراق ودوراً في رسم السياسة الداخلية والخارجية، لترسيخ مصالحها المهمة في العراق، وازداد امتدادها في علاقاتها مع التيارات الشيعية وبالذات صانعي القرار لذلك مارست إيران ضغطاً على أن تجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع حد للخطر الأمريكي عليها، فجعل ذلك إيران تمارس دوراً ضاعط في تسير العلاقات العراقية - الأمريكية بعيداً عن مصالحها القومية والاستراتيجية والدولية.

أن ظاهرة عدم التزام الفضائل المسلحة والمليشيات بقرارات الحكومة العراقية اختراقاً صريحاً للسيادة الوطنية، وفي ظل وجود كيانات مسلحة تتحرك خارج إطار الدولة وسيطرتها، لأنها تقوض سلطة القانون وتضعف المؤسسات الحكومية، مما يجعل هناك فراغاً أمنياً وسياسياً ويتم استغلاله من قبل قوى إقليمية ودولية، ويعتبر هذا التحدي تآكل لسلطة الدولة المركزية وبذلك يهدد سيادة العراق ووحدته، لأنه سيجعل العراق رهينة

¹ - مويح حسين عبد الحسن، العلاقات العراقية-الأمريكية 2011- 2018 وإفاقها المستقبلية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 17، العدد 34، جامعة ميسان، العراق، 2018، ص 22.

² - عبد الرحمن حسن، سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2015- 2020، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، برلين/ ألمانيا، 2020، ص 143.

بوطية سامية

لأجندات خارجية لا تخدم مصالحه الوطنية العليا، بذلك يخالف نصوص دستورية عراقية تؤكد على حصر القوات المسلحة بيد الدولة، كما ورد في المادة (9) من الدستور العراقي التي نصت على أن "القوات المسلحة العراقية ومقاتلو البيشمركة والحرس الوطني (الحشد الشعبي) جزء من القوات المسلحة العراقية، ولا يجوز لأي جهة أو حزب أو تنظيم إنشاء قوات مسلحة خارج إطار القوات المسلحة العراقية."

ويعتبر هذا تهديد بشكل مباشر ، فبتاريخ 2025 / 6 / 18، هددت كئائب حزب الله العراقي الموالية لإيران بشن هجمات على القواعد الأمريكية في حال شاركت الولايات المتحدة إسرائيل في أي هجوم على إيران، وقد جاء هذا التهديد على الرغم من اتفاق سابق مع الحكومة العراقية، بعدم التدخل في هذا الموضوع وترك الأمر لقرار الحكومة، ان هذا التصرف من قبل الميليشيات الموالية لا يمثل تهديدًا مباشرًا لسيادة العراق وقرارات الدولة فقط، بل يؤكد أيضًا أن هذه الجماعات تضع ولائها الخارجية فوق المصلحة العراقية، مما يهدد قدرة الحكومة في إدارة شؤون البلاد الخارجية والداخلية بشكل مستقل.

خلاصة القول، إن النفوذ الإيراني في العراق ليس مجرد تأثير محدود ومجرد، بل هو تغلغل عميق يُهدد بتقويض السيادة الوطنية العراقية، فالتدخل في القرار السياسي، وتقويض احتكار الدولة للسلح، وتقييد الاستقلالية الاقتصادية، والتدخل في الشؤون الداخلية، هي عوامل تهدد مكانة العراق كدولة ذات سيادة كاملة، إن تحقيق السيادة الوطنية الكاملة تتطلب من الحكومة العراقية بناء مؤسسات قوية ونزيهة، وتوحيد القرار الوطني، وتطوير جيشه الموحد ، وتمكين وبناء علاقاته الخارجية، وعدم الاعتماد على أي طرف خارجي، وبذلك تتحقق السيادة الوطنية لمستقبل العراق كدولة مستقلة وأمنة في المنطقة.

2- التواجد الأمريكي في العراق:

تعتبر السيادة الوطنية مرتكز اساسي في قيام دولة مستقلة ، ولكن الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003 أثر على اقامة سيادة الدولة العراقية، وجعلها دولة منقوصة السيادة حتى عام 2011 وانسحاب القوات الأمريكية من العراق، إلا أنَّ الواقع لم يؤشر بعد ذلك على قيام السيادة الوطنية؛ بسبب كثرة التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي العراقي، ومصادرة القرار العراقي والتأثير عليه اضافة الى عدم استقرار الأوضاع الأمنية، واستمرار الأزمات السياسية والاقتصادية والانقسام السياسي الداخلي، وتعارض القرارات السياسية العراقية مع مصلحة العراق ، ولذلك ظهرت مؤشرات على نقص السيادة الوطنية .

الخطط الأمريكية لتفريق وحدة العراق وإضعاف سيادته بعد 2003، تلك التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية وتسمى "رؤية عراق ما بعد النزاع" ، التي أكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع اعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية ، وتحويل العراق من دولة مركزية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

التشاركية، ويبدو أنَّ التوجه الأمريكي في العراق، نبع في الأساس من تجربة اعتقد الأمريكيان نجاحها في معظم تدخلاتهم السياسية والعسكرية في المنطقة¹.

ومؤكد ان العراق أثناء الاحتلال، بسبب الظروف التي مر بها من ضعف بنيته العسكرية، وبداية تشكيل أجهزته الأمنية، ضعيف في مواجهة التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية، والتلويح بالقوة العسكرية لتحقيق استراتيجية وطنية لذلك لم تكن عودة السيادة للعراق ممكنة بين سنوات (2003-2011) للأسباب الآتية:

تصاعد موجات الارهاب والعنف، التي جعلت العراق ساحة صراعات واضطرابات، وضعف قدرة الدولة العراقية في مواجهتها، بسبب حل الجيش العراقي وضعف قوات الشرطة، وعدم وجود اجهزة الامن والمخابرات وفي طور التأسيس والبناء.

استخدام قوات الاحتلال أحكام القانون الدولي، التي صدرت في قرارات مجلس الامن الدولي التي منحت الاحتلال صفة قانونية متمثلة بالقرار 660 / اب / 1990 وانهاء بالقرار 1438 في شهر ايار عام 2003 ، نتيجة ذلك عقدت الاتفاقيات السياسية والأمنية بين سلطة الائتلاف المدنية والسلطات العراقية، التي تشكلت مع انبثاق مجلس الحكم الانتقالي.

بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 لم تضع الولايات المتحدة المرتكزات الصحيحة لبناء نظام ديمقراطي عراقي مستقر، لذلك كان مجمل أساس العملية السياسية في العراق ما بعد 2003 هشاً ومبنيًا على رمال متحركة تهب عليها العواصف من الشرق والغرب ومن كل اتجاه ، ولم تكن واشنطن عاجزة عن ترصين الأساس الذي تم بناء هذه العملية السياسية عليه ، ولكنها كانت تقصد في هذه المسألة ايضا فبقيت هذه العملية السياسية تتأرجح بعد مرور سنوات من الغزو الأمريكي لبغداد لتترك تداعيات عدة على طبيعة استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق².

لذلك ارتبطت العلاقات العراقية- الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته وبموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، هذه الاتفاقية التي تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتى البيئية، إلا أنَّ عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلا عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء هذه الاتفاقية جعل العلاقات بين الدولتين في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية ، فمع أول اختبار للعلاقات العراقية- الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بعد 10 / من حزيران لعام 2014 ظهر بوضوح عدم الالتزام واشنطن في بداية الامر مع العراق في مجال مكافحة

¹ - الشمري ناظم نواف، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، العدد 18، بغداد ، 2011 ، ص 59.

² - مويح حسين عبد الحسن، مرجع سابق، ص 81.

بوطية سامية

الإرهاب . وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في تصريح له في منتدى الاسواق المالية في ابوظبي أنَّ مشكلة بغداد الأساسية ليست محاربة تنظيم داعش ولكن بعدم وجود القيادة الحقيقية لتوحيد البلاد وأضاف "أن فشل الحكومة العراقية السابقة برئاسة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي سمحت لداعش بتحقيق تقدمها داخل العراق¹.

بعد أن تمكن تنظيم داعش من السيطرة على محافظة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، عام 2014، وواصل تمدده نحو محافظتي كركوك وصلاح الدين، وسيطر على عدد من المدن فيها وصولاً إلى أطراف أربيل، استمرت القوات العراقية في القتال رغم محدودية الدعم الأمريكي في بدايات الأزمة، إذ اقتصر - على إرسال مستشارين لتقديم التوجيه، قبل أن يتطور لاحقاً إلى شن ضربات جوية مع تصاعد خطر التنظيم واقترابه من إقليم كردستان، في ظل الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للعراق وما يرتبط به من مصالح أمريكية، وما شكّله ذلك من تهديد لوحدة البلاد وسيادتها ومسارها السياسي. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2020 تعرضت السيادة العراقية لانتهاك واضح إثر تنفيذ الولايات المتحدة عملية اغتيال لقائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبي مهدي المهندس على الأراضي العراقية، وهو ما عدّه رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي اعتداءً وتصعيداً خطيراً يخالف طبيعة مهام القوات الأمريكية المحددة بالتدريب ودعم الحرب على داعش ضمن التحالف الدولي وبموافقة الحكومة العراقية. وتجلّى انتهاك السيادة كذلك في الرد الإيراني يوم 8 كانون الثاني/يناير 2020 بإطلاق أكثر من عشرة صواريخ على قاعدتي عين الأسد وأربيل اللتين تضمان قوات أمريكية، ما أسفر عن خسائر مادية دون بشرية.

بتاريخ 5 / كانون الثاني / 2020 شرع مجلس النواب العراقي قرار استرداد السيادة العراقية كاملة غير منقوصة، وإنهاء الوجود العسكري الاجنبي من الأراضي والأجواء والمياه العراقية بالاستناد إلى أحكام المواد (61/اولا) و(50) و(159) من دستور العراق لسنة 2005 والمادة (17/ثانيا) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (13) لعام 2018 ، وقد اتجهت إرادات الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية المتضررة من هذا القرار الوطني، إلى البحث عن بدائل دستورية وقانونية ، لغرض الالتفاف على القرار النيابي وإفراغه من محتواه ومضمونه، وقد وجد الفريق المؤيد لاستمرار وجود القوات الأجنبية في العراق ضالته وذلك باللجوء الى جولات الحوار الاستراتيجي التي انطلقت بأكورة أعمالها الاولى في 11 / 6 / 2020 عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وكان من أهم مرتكزاته - وفقاً لما أدلى به رئيس مجلس الوزراء العراقي الاعتماد على رأي المرجعية الدينية في النجف الاشرف والبرلمان وحاجة العراق للسيادة الوطنية، ثم تلا ذلك عقد الجلسة الثانية من الحوار في

¹ - مويح حسين عبد الحسن، مرجع نفسه ، ص 22.

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن في 8/29 / 2020 فيما انطلقت الجولة الثالثة من الحوار عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بتاريخ 2021/4/7¹.

وفي حزيران عام 2021 عبر رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي عن تنديده بالضربة الأمريكية على أحد فصائل الحشد الشعبي، واعتبر ذلك (انتهاك سافر لسيادة العراق) حيث قصفت الطائرات الأمريكية أحد ألوية الحشد في قضاء القائم على الحدود العراقية السورية أقصى غرب العراق معتبرة أن هذه الفصائل المسلحة مدعومة من إيران وأنها نفذت هجمات بطائرات مسيره على أمريكيين ومنشآت أمريكية في العراق.

في 23 تموز/يوليو 2021 عُقدت في واشنطن الجولة الرابعة والأخيرة من الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة بهدف تنظيم الوجود العسكري الأمريكي وأطر التعاون المشترك، غير أن هذه الجولة أثارت ملاحظات بشأن عدم مراعاة مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في الأمم المتحدة وميثاقها لعام 1945، فضلاً عن ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة عام 2008، إذ لم تُعقد أي جلسة داخل العراق بما يعكس التكافؤ بين الطرفين ويبحث برسائل طمأنينة إلى الداخل العراقي. وفي سياق لاحق، واجهت حكومة محمد شيع السوداني ضغوطاً متواصلة من قوى الإطار التنسيقي والفصائل المسلحة الموالية لإيران لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي وقوات التحالف الدولي، ولا سيما مع تصاعد الهجمات على المصالح الأمريكية وتداعيات الحرب في غزة، ما دفع الحكومة إلى السعي نحو انسحاب منظم ومتوازن يحفظ علاقات العراق مع كل من واشنطن وطهران ويعزز الاستقرار الأمني في البلاد.

بشكل عام، ان التواجد الأمريكي في العراق في عهد السوداني نقطة خلاف وتحدي للسيادة الوطنية، وسعت الحكومة العراقية جاهدة لإعادة تنظيم العلاقة العراقية الأمريكية بما يخدم المصالح العراقية ويحقق السيادة الكاملة، مع الأخذ في الاعتبار التعقيدات الموجودة الأمنية والسياسية والإقليمية والتوازن في العلاقات مع كافة الاطراف.

3- مؤثرات دول الجوار الإقليمي على العراق:

تتأثر السيادة العراقية بشكل كبير بمؤثرات دول الجوار الإقليمي، حيث تُمارس هذه الدول أدواراً مختلفة تؤثر على استقرار العراق وسيادته.

¹ - عادل مصدق، الدولة والادولة في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021/8/10، على الرابط <https://www.hcsiraq.net/1503/2021/07/24>

1.3- التدخل التركي وأثره على سيادة العراق

1.1.3- وحدة العراق - الامن الجيوسياسي :

تعد تركيا الحفاظ على وحدة العراق ثابت من ثوابت الأمن القومي للبلاد؛ كون تقسيم العراق يفتح الباب أمام تقسيمات أخرى في المنطقة التي تستثني تركيا نفسها منه لاسيما إذا ما تم رسم هذا الانقسام على طول الخط الكردي في المنطقة¹.

2.1.3- الاستقرار في العراق -الأمن الاقتصادي:

استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا على الصعد السياسية والاقتصادية والاستثمار وأمن الطاقة؛ لما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخم².

ويعود التواجد العسكري التركي في العراق بناء على اتفاقيات أمنية مع النظام السياسي في العراق قبل عام 2003 وبعد عام 2003 طالب برلمان كردستان العراق بخروج القوات التركية من المحافظات الكردية، وفي عام 2005 طالب مجلس النواب العراقي بشكل رسمي ذلك الا أن تركيا تجاهلت كل هذه الدعوات بل وأنشأت قواعد جديدة، وتملك تركيا حوالي 37 موقعا عسكريا في شمال العراق، مقسما بين قاعدة ونقطة عسكرية، وهذه المواقع العسكرية قريبة من منطقة سوران-محافظة اربيل، والقاعدة العسكرية في بعشقة-محافظة نينوى، في حين يصل تواجد القواعد التركية داخل البلاد إلى عمق يتراوح ما بين (80 / 100 كم)² وذلك حسب طبيعة المنطقة وساحة المعركة، فضلا عن مواقع عسكرية في منطقتي خاوكورك و زاخو، ولديها 4 مراكز أمنية موجودة في مناطق كوشي وزاخو وبامرني والمعادية-محافظة دهوك³.

وتطلق تركيا بين مدة وأخرى عمليات عسكرية متلاحقة داخل المجال الاستراتيجي الحيوي العراقي يتجاوز الـ 100 كم آخرها نسر الشتاء، بذريعة مطاردة حزب العمال الكردستاني، متضمنا تجريف الأشجار في القرى التابعة لمحافظة نينوى ودهوك، وفرض حظر تجوال، وقصف جوي لمخيمات تتضمن نازحين من القومية الكردية بذريعة وجود عناصر لحزب العمال الكردستاني، اذ تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف عدة من عملياتها العسكرية وهي:⁴

¹ - باكير علي حسين، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص2.

² - باكير علي حسين، مرجع نفسه، ص2.

³ - الفليحاوي امل، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين/المانيا، 2021، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://democraticac.de/?p=75359>، تاريخ الزيارة 2025/6/14، وقت الزيارة 5:40 pm.

⁴ - مبارك أحمد، التدخلات التركية في العراق.. عمليات متجددة وكواخ ماثلة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020/8/15، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://marsad.ecss.com.eg/3737> تاريخ الزيارة 2025/6/20، وقت الزيارة 5:40 pm.

3.1.3- وقف التسلسل الكردي:

يركز الإعلان الرسمي للعملية على أن الهدف الوحيد من التحرك التركي هو استهداف مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني، حيث قال أردوغان في هذا السياق: هدفنا هو تخفيف أكبر مستنقع للإرهاب في جبال قنديل التي تعد تهديدا ضد تركيا وشعبها.

4.1.3- تدمير البنية العسكرية للأكراد:

تشير التحركات الأولية للجيش التركي في جبال قنديل إلى استهداف مقرات القيادة الكردية لحزب العمال الكردستاني، كما كشفت تقارير عديدة أن القوات التركية استهدفت البنية التحتية المدنية للحزب في القرى من محافظة دهوك وتنتهي في المثلث العراقي- التركي- الإيراني.

وقع العراق على اتفاقية تعاون أمني مع تركيا بعد زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى بغداد في 10/ 7/ 2008 والتي تمخض عنها تأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني الاستراتيجي بين البلدين في المجال الأمني، وقد نصت الاتفاقية على "احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة¹.

وقد تطرقت الاتفاقية لعدد من المحاور والمجالات وخاصة المجال الأمني والعسكري، إذ أثمرت الاتفاقية عن تشكيل لجنة ثلاثية من العراق وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية مهمتها وضع استراتيجية لمكافحة العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني PKK، والتخطيط لعقد مؤتمر في أربيل لنزع سلاح الحزب المذكور، من جانب آخر أجرى رئيس الإركان التركي الجنرال (حسان أكريس) مباحثات في بغداد في آذار / 2009 مع كبار القادة العسكريين العراقيين لتعزيز مواجعة البلدين لحزب العمال².

ومن تطورات التدخل العسكري التركي في شمال العراق، إعلان وزير الخارجية التركي (سليمان صويلو) في 30/ 4/ 2021 عن استعداد تركيا لإنشاء قاعدة في شمال العراق في منطقة متينا الجبلية في محافظة دهوك، وذلك لتأمين الحدود التركية، ويظهر ذلك أن السيادة العراقية الوطنية تعاني من عقدة أمنية تجاه تركيا، بوجود حزب العمال الكردستاني في الشمال، وقد مثل الحزب نقطة عدم استقرار في علاقات الدولتين، وكان سببا في التدخل العسكري التركي المستمر في شمال العراق، وفي الآونة الأخيرة أعلن حزب العمال التركي تخليه عن السلاح ونزعة لذلك لم يعد هناك مبرر لاستمرار التواجد التركي شمال العراق وانتهاكه للسيادة الوطنية.

¹ - علوان بتول حسين، مريم سالم احمد، معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003، 2024، مجلة دراسات دولية، العدد 98، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2024 ص 855.

² - افراح ناهر جاسم حمدون، العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 9، الموصل، 2012، ص 26.

بوطية سامية

ونتيجة لذلك فإن الجار الإقليمي التركي ، يحاول التواجد والتدخل في الشأن السياسي العراقي ودعم أطراف سياسية معينة، بغية دعم مواقفه والتأثير على القرار العراقي، و الانتشار العسكري التركي في العراق هو لتأكيد العمق الاستراتيجي التركي، واستمرار التدخلات العسكرية والسياسية، هي ليست للسيطرة على أنشطة حزب العمال الكردستاني فقط، بل لتحقيق حلم القيادة التركية بإعادة المحافظات التابعة المنسلخة منها - كركوك والموصل- إلى الحوض التركي، والاسلوب العسكري التركي المتبع في الداخل العراقي هو مسك الأرض، والانطلاق لتحقيق الحلم التركي.

يعتبر التدخل التركي هو تآكل لمفهوم السيادة العراقية، ان تواجد قوات أجنبية دائمة على أراضي دولة أخرى ، يُعد خرقاً للمواثيق الدولية وينتقص من قدرة الدولة على بسط سيطرتها الكاملة على أرضها، ان هذا الوضع يُضعف من هبة الدولة العراقية ، ويُعطي الانطباع أنها غير قادرة على حماية حدودها أو تأمين أمنها القومي، كما أن التدخلات المتكررة تنتج خسائر بشرية ومادية في صفوف المدنيين العراقيين، وتُلحق أضراراً بالبنية التحتية، وتؤدي إلى نزوح للسكان في المناطق المستهدفة، وذلك له آثار تسبب الأزمات الإنسانية في شمال العراق.

لذلك، يُمكن للتدخل التركي أن يُعقد المشهد الأمني والسياسي في العراق، حيث ان البلد يُعاني من اقسامات داخلية ، وتحديات أمنية معقدة، إضافة الى ان التدخلات الخارجية تزيد من هذه التعقيدات، مما ينتج عنه أعاقه جهود بناء دولة قوية ومستقرة وذات سيادة ، كما يمكن لهذه التدخلات أن تُستخدم كذريعة لتدخلات أخرى ، من قبل أطراف إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها في المنطقة، ما يجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، إن غياب التخطيط والتنسيق الأمني بين العراق وتركيا، رغم العلاقات الوطيدة، يُعقد من إمكانية الوصول الى حل عادل ويحافظ على سيادة العراق، أن الجانب العراقي يُصر— على أن أي عمليات عسكرية ضد حزب العمال يجب أن تكون بالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية، وأن أي إجراءات أحادية الجانب تُعد مرفوضة وتدخل في سيادة العراق.

وللخروج من هذه الأزمة، يتطلب الأمر حواراً استراتيجياً بناءً بين بغداد وأنقرة، يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والمصالح المشتركة، وعلى تركيا أن تُدرك أن أمنها القومي لا يُمكن أن يُبنى على حساب سيادة وسلامة أراضي العراق ، وعلى العراق أن يطور من قدراته الأمنية للسيطرة على حدوده ، ومنع الجماعات المسلحة من استخدام أراضيهِ لتهديد دول الجوار، إن نهاية ملف حزب العمال الكردستاني، وملف المياه، والتعاون الاقتصادي والتجاري، يُمكن أن يُساعد في بناء علاقات مستقرة وراسخة بين البلدين، تُفضي- إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها بدلاً من التوتر والتدخل الدائم.

ولا يتوقف الأمر عند التواجد العسكري التركي المباشر في العمق العراقي بل نجد قضية المياه هي قضية سيادية؛ كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، وتذبذب معدلات سقوط الأمطار من محافظة

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

الأخرى، فضلاً عن وقوع منابع نهري دجلة والفرات في دول لديها اطماع توسعية داخل العراق، واستخدام المياه كورقة ضغط تساويميه في ظل ضعف الدولة للدفاع عن السيادة المفقودة.¹

اذ أن تركيا بعدها الدولة التي تتدقق من اراضيها المياه، تقرر لنفسها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات، وترفض ادعاء جيرانها بشأن الحق في المياه، مدعية أنه مثلما الموارد النفطية لأي بلد من حق ذلك البلد، فإن موارد المياه التي تنبع منها هي ملكها، في حين يرى العراق، أن نظام الأنهار العابرة للحدود ينطبق على نهري دجلة والفرات، وليس حق خاص لبلد المنبع لذلك تسعى تركيا من وراء الاستحواذ على المياه وعد منابع المياه قضية داخلية الى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسعى تركيا من خلال اهدافها الاقتصادية تحقيق حلمها لتصبح سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط، ما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء، ومصدر رئيس للطاقة الكهربائية، والاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضته بالنفط العربي.²

- تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر فيما يسمى — النظام العالمي الجديد وتستخدم ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع العراق لأضعاف قدراته الاقتصادية، وأداة ضغط لطرد حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية.³

- تخطط تركيا لاستخدام مخزونها المائي خلف سدودها العملاقة، كسلاح عسكري وامني مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق، عبر اطلاق تصريف مائي ضخم تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق، وحصر الكرد كإقليّة في المناطق الحدودية، بغية إيجاد عازل طبيعي بين المناطق، التي يعيش فيها الكرد والقواعد الخلفية، لمتبردي حزب العمال الكردستاني في العراق، ويظهر ان ما تقوم به تركيا كله، هو استمرار بخرق السيادة العراقية، سواء بالتواجد العسكري المباشر وعملياتها المستمرة وعبر حبس المياه عن العراق، وتخفيف المناطق الزراعية، فضلاً عن دعم القوى الموالية لها (السنة) وتوحيدهم كقوى سياسية مؤثرة، ودعم القوى السياسية التركمانية؛ لأجل توازن القوى في البيئة الإقليمية، و تنافسها مع القوى الأخرى ذات الوزن الإقليمي (إيران والسعودية)، تحاول بذلك ان يكون لها دور مهم في الشأن العراقي يعود بالنفع عليها.

لذلك يمكن القول ، يمثل التدخل التركي في العراق خرقاً لسيادة العراق، وهو أكبر من مجرد التوغلات الإقليمية ليشمل تدخلات عسكرية وقانونية واقتصادية وسياسية مهمة، أقامت تركيا وجوداً دائماً في شمال العراق، تسيطر فعلياً على أكثر من ألفين كيلومتر مربع من الأراضي العراقية ، وتدفع بذلك الجيش العراقي إلى الخلف،

1 - تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق، مجلة الرواق، العدد 4، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، 2021، ص 58.

2 - الأسدي تمارا كاطم ، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من 2000- 2020 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 23/ 12/ 2021 شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: <https://democraticac.de/?p=79392> ، تاريخ الزيارة 2025/6/14، وقت الزيارة 6:7 pm.

3 - الدباغ يونس مؤيد يونس، هالة علي الطيب، مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مجلة صمواري للدراسات، العدد 41، 2022، ص 111.

بوطية سامية

يؤدي ذلك إلى نزوح ومعاونة المدنيين، و تبرر تركيا هذه تدخلاتها بحجة الدفاع عن النفس ضد حزب العمال الكردستاني ، يدين العراق باستمرار هذه العمليات ويعتبرها انتهاكات لسيادته، ويطالب الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، باتخاذ اجراءات لحماية سيادة العراق الوطنية .

2.3- المملكة العربية السعودية ودول الخليج:

تُعَدّ السيادة الوطنية للعراق مهمة ومتعددة الأوجه، بالذات في حقبة ما بعد 2003، حيث تداخل المصالح الإقليمية والدولية بشكل كبير، وقد لعبت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى دورًا مؤثرًا في تشكيل الوضع العراقي، وتركت بصمات واضحة على الوضع السياسي واستقلالية قراره الوطني.

1.2.3- السياق الجيوسياسي بعد 2003:

بعد سقوط النظام السابق، دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بفرغ أمني وسياسي غير مسبوق، وصعود قوى سياسية جديدة ذات توجهات مختلفة. هذا التغيير أثار قلقًا عميقًا لدى دول الخليج، خاصة فيما يتعلق بـتأثير النفوذ الإيراني المتزايد في العراق. فبينما كانت إيران ترى في العراق الجديد مجالاً لتوسيع نفوذها الاستراتيجي، كانت دول الخليج تنظر إلى هذا التطور بعين الريبة، خشية أن يتحول العراق إلى قاعدة لنفوذ إيراني يهدد أمنها واستقرارها.

في هذا السياق، سعت دول الخليج إلى تبني استراتيجيات مختلفة تجاه العراق. في السنوات الأولى بعد 2003، اتسمت هذه الاستراتيجيات بالحذر والترقب، وأحيانًا الدعم غير المباشر لأطراف سياسية معينة في العراق يُعتقد أنها يمكن أن توازن النفوذ الإيراني. المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، كانت تُعبر عن قلقها من مسار العملية السياسية العراقية وتُفضل رؤية حكومة عراقية أكثر توازنًا في علاقاتها الإقليمية. هذا القلق دفع بعض الدول الخليجية إلى تبني مواقف حذرة من الحكومات العراقية المتعاقبة، وقد انعكس ذلك في تأخر إعادة فتح السفارات أو التمثيل الدبلوماسي الكامل¹.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا نحو التقارب والتعاون. عوامل مثل تزايد التهديدات الأمنية المشتركة (خاصة بعد صعود تنظيم داعش)، والحاجة إلى استقرار إقليمي أوسع، ورغبة دول الخليج في تنويع شراكاتها الإقليمية، دفعت إلى مد جسور التواصل مع بغداد. هذا التحول يشير إلى إدراك خليجي بأن استقرار العراق وفاعليته السيادية يصبان في مصلحة المنطقة ككل².

¹ - سليم كاطع علي، العراق ومجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية، 2017/10/23، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://mail.balagh.com/article/>، تاريخ الزيارة 2025/6/26، وقت الزيارة 2:09pm.

² - سليم كاطع علي، مرجع نفسه.

2.2.3- الجوانب الأمنية:

تشابك المصالح الأمنية للعراق ودول الخليج بشكل وثيق، خاصة بعد عام 2003، مما يؤثر على سيادة العراق من جوانب مختلفة كما يلي:

1.2.2.3- التأثير على المشهد السياسي الداخلي:

هنالك مؤشرات تدل على تأثير السعودية وتدخلها في العملية السياسية، هذا التأثير يتجلى في دعم أطراف سياسية معينة أو كتل برلمانية، من خلال الدعم المالي، أو الدعم الإعلامي، أو حتى الضغط الدبلوماسي، الهدف المعلن هو دفع العراق نحو تشكيل حكومات معتدلة وأقل تبعية لإيران، رغم أن هذه التدخلات، رغم كونها غير مباشرة، يمكن أن تضعف من قدرة العراق على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة، وتجعل العملية السياسية عرضة لتأثيرات خارجية، وبالتالي تؤثر على الإرادة الوطنية الحرة.

2.2.2.3- مكافحة الإرهاب والتطرف:

تعدّ مكافحة الجماعات الإرهابية مثل داعش تحديًا أمنيًا مشتركًا ووجوديًا للعراق ودول الخليج. التعاون في هذا المجال يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق الأمني على الحدود، والمساعدة في بناء القدرات الأمنية العراقية (من خلال التدريب والدعم اللوجستي). هذا التعاون يُعزز الأمن الإقليمي، لكنه قد يُدخل العراق في تحالفات أمنية لا تناسب بالضرورة مصالحه السيادية على المدى الطويل إذا لم يكن هناك توازن في هذه العلاقات وتداخل بين القوى الخارجية.¹

3.2.2.3- تأمين الحدود المشتركة

تعتبر الحدود المشتركة مع دول الخليج (خاصة مع المملكة العربية السعودية والكويت) نقاط أساسية للتعاون الأمني، لمنع التسلل، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ويعتبر هذا التعاون ضروري لأمن الطرفين، ويتطلب تنسيق دقيق ينظم السيادة المتبادلة ولا يسمح بأي تجاوزات انتهاك للسيادة الوطنية.

4.2.2.3- توازن النفوذ الإقليمي :

من الأهداف الاستراتيجية لدول الخليج بعد 2003 سعيها لتحجيم النفوذ الإيراني في العراق، والنفوذ المتزايد لدور الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، بذلك تسعى لموازنة النفوذ من خلال تعزيز علاقاتها مع أطراف عدت سياسية وعشائرية عراقية، رغم أن ذلك يؤدي إلى استقطاب داخلي وتغذية الانقسامات الطائفية، ويحد ذلك من قدرة الدولة العراقية على توحيد خطابها وسياساتها المناهضة للطائفية.

¹ - علوان بنول حسين، مرجع سابق، ص 846.

3.2.3- تأثير التنافس الجيوسياسي :

يقع العراق جغرافيًا بين كتلتين إقليميتين متنافستين (دول الخليج وإيران). هذا الموقع الجيوسياسي يجعله عرضة لضغوط وتدخلات من كلا الجانبين. حيث تسعى كل قوة إقليمية إلى تعزيز مصالحها في العراق. دول الخليج، بدافع القلق من النفوذ الإيراني، قد تتدخل سياسياً أو مالياً لدعم أطراف سياسية معينة أو كتل برلمانية، أو للضغط على الحكومة العراقية لتبني سياسات خارجية تُقلل من قربها من إيران. هذا التنافس يُقوّض وحدة القرار العراقي ويُضعف مؤسسات الدولة، حيث قد تجد الأطراف السياسية العراقية نفسها مجبرة على الاصطفاف مع محور إقليمي أو آخر للحصول على الدعم، مما يقسّم الولاءات ويُضعف السيادة الوطنية. هذا التحدي يجد من قدرة العراق على صياغة سياسة خارجية مستقلة تخدم مصالحه الوطنية العليا بشكل محض.¹

ولم يتوقف تأثير هذا التنافس عند السياسة الخارجية فحسب، بل امتد ليشمل الأبعاد الأمنية والاقتصادية أيضًا. فعلى الصعيد الأمني، قد يؤدي هذا التنافس إلى دعم جماعات مسلحة غير حكومية أو ميليشيات تعمل خارج إطار الدولة، مما يهدد سيادة العراق ويُضعف احتكار الدولة للقوة. اقتصاديًا، قد تفرض بعض الدول الإقليمية قيودًا تجارية أو شروطًا استثمارية تُعرقل التعافي الاقتصادي العراقي أو تُوجهه نحو مصالحها الخاصة، مما يزيد من التبعية الاقتصادية ويُعيق التنمية المستقلة. كل هذه العوامل تتضافر لتُقلل من قدرة العراق على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه وشعبه، وتُضعف موقفه على الساحة الدولية.²

4.2.3- تشكيل الرأي العام والتأثير به:

لدول الخليج العديد من القنوات الإعلامية الفضائية والشبكات الإعلامية الضخمة، التي تؤثر على الرأي العام في العراق، هذه القنوات قد ترسم صورة معينة للأحداث أو تسلط الضوء على قضايا معينة، بطريقة تخدم أجندات إقليمية، أو تنشر - حملات إعلامية مع أطراف تتوافق مع مصالحها، هذا التوجيه للرأي العام من الخارج يعتبر أساس للسيادة الفكرية والثقافية للعراق، ويجعل المواطنين عرضة للتأثر بالمواقف التي قد لا تخدم بالضرورة المصالح الوطنية العراقية، وتزعزع الثقة في المؤسسات الوطنية.

لذلك يمكن القول، إن تأثير دول الجوار الإقليمي، ممثلة بالملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، على السيادة العراقية بعد عام 2003، هو عملية استراتيجية مخططة تُشكلها مصالح متداخلة، بينما يمكن لهذه الدول أتاحه فرص حقيقية للتعاون الاقتصادي والأمني، الذي يُعزز استقرار العراق وقدرته على إعادة الإعمار والتنمية، رغم وجود تحديات ومخاوف تتعلق بتوازن النفوذ الإقليمي، وضمان عدم المساس باستقلالية الوضع العراقي.

¹ - علوان بتول حسين، مريم سالم احمد، مرجع سابق، ص 849

² - علوان بتول حسين، مريم سالم احمد، مرجع نفسه، ص 849

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

وتهدف دول الخليج بشكل مستمر إلى دمج العراق في منظومتها الاقتصادية والأمنية، يدفعها إلى ذلك مصالحها الخاصة في الاستقرار الإقليمي ومواجهة النفوذ الإيراني، لتعزيز سيادته بشكل حقيقي ومستمر، والعراق أيضا يسعى إلى بناء دولة قوية ومستقرة داخليا، تتسم بالوحدة الوطنية والحكومة الرشيدة والشفافية، إضافة إلى تطوير سياسة خارجية متوازنة وواضحة، تخدم مصالحه الوطنية، وتحافظ على استقلالية القرار الوطني بعيدا عن الاستقطاب والضغط الإقليمية، إن تحقيق التوازن بين الاستفادة من التعاون الإقليمي وحماية السيادة الوطنية هو التحدي الصعب الذي يواجه صناع القرار السيادي في العراق ما بعد 2003.

3.3- قضايا الحدود والتحديات العابرة للحدود

3.3.1. قضايا ترسيم الحدود (خور عبد الله):

شكلت عملية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت نزاعا حدوديا طويلا بين الدولتين بشأن تحديد خط الحدود البحري المشترك بينهما بشكل لا يضر كل طرف بمصالح الطرف الآخر وهذا النزاع شهد تطورات حديثة أثرت بصورة كبيرة على طبيعة العلاقات السياسية بين الدولتين باعتبار أن الحدود البحرية تبدأ من الجزء الشرقي في خور عبدالله.¹

اختلفت المواقف من ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد عام 2003، فقد كان للعراق مواقف متباينة مع الجانب الكويتي فيما يتعلق بترسيم حدوده وخاصة بعد سقوط النظام السابق وتشكيل حكومة جديدة والتي اخذت على عاتقها محاولة حل المسائل العالقة بين الجانبين ومنها مسألة ترسيم الحدود العراقي والكويتي في خور عبد الله.

ومن هذه المواقف أن العراق بعد عام 2003 قام بعدة أعمال مهمة في خور عبدالله، ومنها ما قام به من أعمال في عام 2003 تتعلق بحفر القناة وتنويرها وبث العوامات وتطهيرها، كما قام في عام 2004 بإجراء مسح شامل لقناة خور عبدالله من خلال برنامج الامماء الدولي للأمم المتحدة، وقام العراق أيضا بعملية حفر القناة الملاحية من البحر إلى ميناء أم قصر— وبكلفة حوالي (24) مليون دولار أمريكي خلال عامي 2004-2005 وبهذا يتضح ان جميع الاعمال التي كانت تجري على القناة هي بجهود عراقية، حيث أن اخر صيانة للقناة كانت عام 2006 فهذه الاعمال تدل على رفض العراق لقرارات الأمم المتحدة بترسيم الحدود باعتبار ان خور عبدالله تابع للأراضي العراقية.²

واكدت اتفاقية العقير في 1922/12/2، الحدود بين العراق والكويت اذ وجه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الدعوة الى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر في العقير، ومثل الكويت في هذا

¹ - هويدي سمر عبد الله، حنان حسن ملاح، الآثار والمعوقات المرتبطة على اتفاقية خور عبد الله، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات الاجتماع، العدد 60، 2020، ص 120.

² - هويدي سمر عبد الله، مرجع نفسه، ص 124.

بوطية سامية

المؤتمر المعتمد البريطاني السير مور، وكان الموضوع الاساسي للمؤتمر تحديد الحدود بين الدول الثلاث، وقد وقعت الاطراف الثلاثة على الحدود ذاتها التي تم التوصل اليها في اتفاقية سنة 1913.¹

بدأ النزاع الحدودي بين العراق والكويت في زمن الحكم الملكي، ففي عام 1931 تم التوقيع في لندن على اتفاقية بين كل من بريطانيا والدولة العثمانية وقد حددت المادة السابعة من هذه الاتفاقية خط الحدود بين الكويت والبصرة، ولم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

واستمر الخلاف الحدودي حتى قيام ثورة 17-30 تموز التي رفضت هي الاخرى توصيف الحدود. وكان موقف الحكومة العراقية واضحاً وصريحاً اذ اعلنت في عام 1973 انها لا تعترف بالرسالة المنسوبة لنوري السعيد 1932، ولا محضر 1963 لان جزيرتي ووربة وبوبيان والساحل المقابل لهما تقع ضمن الاراضي العراقية، واستغلت الكويت ظروف حرب العراق مع ايران في التوسع على حساب الاراضي العراقية، ما دفعت العراق فضلاً عن اسباب اخرى لاجتياح الكويت في 1990، مما اخضع العراق على اثرها تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي وصف العراق بأنها دولة مهددة للسلم والأمن الدوليين، وخرق المادة (39) من الفصل السابع (اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية، 2018/4/2)

منطقة خور عبد الله نقطة خلاف بين العراق والكويت، وذلك لقربها والاستفادة منها لكلا الدولتين في هذه المنطقة، مما تسبب في خلاف وتضارب المصالح، بين كلا الدولتين خاصة بعد اتجاه كل من البلدين الى انشاء موانئ خاصة بهما، الامر الذي دعا الى عقد اتفاقية أطلق عليها اتفاقية خور عبد الله في عام 2012، قبل أن يتم التصويت عليها من قبل مجلس النواب العراقي، بتاريخ 2013/8/22 استناداً للمادة 17 أولاً من قانون عقد المعاهدات رقم 35 لسنة 2015، وذلك مخالف للقوانين الداخلية في العراق.²

كما أن الاتفاقية جعلت الجانب الكويتي، على اطلاع بحركة السفن الحربية والتحركات الامنية لحفر السواحل العراقية، الذي يكشف اسرار الدولة العراقية، لذلك تعتبر الاتفاقية خرق لحق المرور البري، الوارد ذكره في اتفاقية قانون البحار لسنة 1982، والتي اشارت في المادة (18) الفقرة (2) من الاتفاقية، على أن مرور السفن يسمح في التوقف والرسو والذي يكون لمقتضيات المصلحة العامة، دون أن يمس بسلم الدولة الاخرى، فيما سمحت الاتفاقية للجانب الكويتي الحق في تفنيد السفن التابعة للجانب العراقي، عند مرورها في القناة وذلك خرق لسيادة الوطنية العراقية، ذلك ما اشارت اليه المادة (4): "لا يجوز لأي جهة أن تتجاوز على السيادة الوطنية أو تهدد استقلال العراق أو من شأنها إضعاف وحدته أو تهديد أمنه الوطني".

¹ - اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية، 2018/4/2

² - وأشار التقرير ايضا: الى نص المادة (3) من الاتفاقية والتي أشارت الى عدم رفع العلم العراقي، مما يدل على انتقاص من سيادة العراق الوطنية، إذ يمنع السفن الاجنبية القادمة الى العراق من رفع العلم العراقي، وذلك الامر يخالف المادتين (18-19) من قانون البحار، التي لم تشر الى إنزال العلم والذي يتعارض مع المادة (3) من الاتفاقية.

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 2013/11/25 , استنادا الى الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم 833 والذي اصدره المجلس عام 1993 , وفيه تؤكد العراق على احترام الحدود الدولية والحق في المرور الملاحي في خور عبدالله , استنادا لقرارات مجلس الامن التي تم اصدارها بعد عملية غزو العراق للكويت.

وبموجب هذه الاتفاقية تم تقسيم خور عبد الله، بين العراق والكويت من خلال تقسيم الممر الملاحي، الموجود في نقطة التقاء القناة الملاحية في خور عبد الله مع الحدود الدولية، وقد أوضحت الحكومية العراقية ان الغرض من توقيع الاتفاقية، هو لغرض تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، والحفاظ على البيئة البحرية في تلك المنطقة، بما يضمن المصلحة لكلا الدولتين.

ومع ذلك، أثارت الاتفاقية جدل واسع في العراق، فقد اعتبر فريق من السياسيين العراقيين أن الحكومة والبرلمان السابقين، تنازلا عن أرض ومياه عراقية لصالح الكويت، انتقد هذا الفريق تقسيم الممر الملاحي بالتقسيف، معتبرين أنه كان يجب أن يعتمد على "خط التالوك" (أعمق نقطة في الممر الملاحي لصالح للملاحة) هو المقياس للتقسيم، وذلك يعني أن العراق قد خسر جزء من سيادته وحقوقه الملاحية في الممر.

في المقابل، تبني فريق آخر الاتفاقية ودافع عنها، مؤكدين أنها ضرورية باعتبارها استكمالاً لترسيم الحدود الدولية التي نظمت وفق قرار دولي، كان الهدف الرئيسي— من هذه الاتفاقية، وفق رأي المدافعين عنها، هو إخراج العراق من طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بترسيم الحدود، بالإضافة إلى تنظيم الملاحة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية في خور عبد الله، بما يحقق مصلحة كلا البلدين الجارين.

مما تقدم، فإن اتفاقية خور عبد الله تمثل محاولة لمعالجة نزاع حدودي وملاحي، معقد بين العراق والكويت، مستندة على قرارات دولية سابقة، وعلى الرغم من أن الأهداف المعلنة، تتمحور حول تنظيم الملاحة والحفاظ على البيئة والخروج من طائلة البند السابع، لكن الاتفاقية لازالت تثير جدلاً داخلياً في العراق، حول مدى تأثيرها على السيادة الوطنية.

أحدث قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق عام 2023، والذي قضى— بإلغاء القانون رقم 42 لسنة 2013 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله بين العراق والكويت، هزة كبيرة على الصعيدين السياسي والقانوني، وأعاد فتح ملفاً حساساً للغاية. هذا القرار لم يقتصر تأثيره على الجانب القانوني فحسب، بل أشعل من جديد جدلاً واسعاً يمس صميم السيادة العراقية، ويشير مخاوف بشأن الاختناق الاقتصادي المحتمل، وله أبعاد قانونية وسياسية وحتى عسكرية بالغة الخطورة.

إن المسألة هنا تتجاوز مجرد تفسير النصوص القانونية؛ إنها تمس عمق سيادة العراق على مياهه الإقليمية ومنافذه البحرية، وخاصة خور عبد الله الذي يُعد شرياناً حيويًا لاقتصاد البلاد ووصولها إلى العالم. يؤثر هذا الملف

بوطية سامية

بشكل مباشر على الكرامة الوطنية للعراق، وعلى اقتصاده الذي يعتمد بشكل كبير على الموائ، وعلى أمنه القومي في منطقة تتسم بالتعقيد الجيوسياسي¹.

لقد مثل هذا القرار تحدي كبير للعلاقات المشتركة بين العراق والكويت، وطرح تساؤلات عديدة حول مستقبل الملاحة والتجارة والمواصلات في هذه المنطقة المشتركة بين البلدين، كما أنه عكس تباین الوضع الداخلي الرسمي والشعبي في العراق، حيث تضارب واختلاف المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في القرارات المصيرية العراقية .

3.3. 2. إثر حركة الجماعات الإرهابية(داعش) على السيادة الوطنية العراقية

تعد حركة الجماعات الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها السيادة الوطنية العراقية، لكونه عمل يهدف إلى إثارة الفوضى، ويتسبب في ترويع الأفراد والجماعات والدول، بغية تحقيق أهداف والحصول على مكاسب خارج إطار القانون، وبالرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب، كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية، إلا أنه قد اتفق على مبدأ مشترك واحد في الآونة الأخيرة، هو اتخاذ الدين كإطار وذريعة والإفتاء بهدر دم انسان، أو جماعة، أو طائفة. ولم يتفق المفكرون والباحثون على وضع تعريف جامع مانع لمعنى الإرهاب، وكذلك لا يوجد إجماع دولي ومجمعي محدد وواضح للإرهاب وهذا يعود دون شك إلى العامل السياسي والأيدولوجي، وظهرت تعاريف متعددة حددت الإرهاب من ناحية المنظور العالمي ورغم تباينها، إلا أنها تشير بصورة عامة إلى أن أعمال الإرهاب تهدد الاستقرار السياسي والمجمعي وتؤثر على سيادة الدولة العراقية، عن طريق استخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق مكاسب وأهداف مرسومة².

أن شكل وطبيعة النظام السياسي بعد سنة 2003 لم يكن بالشكل الذي يتطلع إليه العراقيون، مما كان يقوض الكثير من الجهود الرامية لاستعادة السيادة، وكان ذلك لعدة أسباب منها، ذرائع وحجج قوات الاحتلال بالأحكام الخاصة بالقانون الدولي والتي وفرتها لها القرارات الصادرة من مجلس الامن الدولي والتي أسبغت الصفة القانونية للاحتلال بدءا بالقرار رقم (660) لسنة 1990 وحتى القرار رقم (1438) لسنة 2003 ثم عملية تمسكها بالاتفاقيات الأمنية والسياسية، فيما بين سلطة الائتلاف والسلطات العراقية، منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، علاوة على تصاعد الموجات الإرهابية والصراعات التي قد حولت العراق إلى ساحة للحرب والصراع وعدم قدرة الدولة على مواجهتها، فضلا عن طبيعة النظام السياسي الذي يفرض بشكل تلقائي إلى حكومات توافقية وحكومات محاصصة طائفية، الامر الذي يساهم في تفكك قرارات الدولة الخارجية، بسبب

¹ - شذا خليل ، الجوانب القانونية والدستورية لإلغاء اتفاق خور عبد الله: السيادة العراقية عند مفترق طرقا ، 2025/4/27 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://iraqination.net/archives/16048> ، تاريخ الزيارة 2025/6/21.

² - علوان بتول حسين، مرجع سابق، ص 846

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

ارتباط بعض القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية بأطراف خارجية، مما يعني أن سيادة العراق الوطنية كانت خاضعة غالباً لتأثيرات خارجية¹.

لقد فقدت السيادة العراقية أبان سيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من العراق، وما رافق ذلك من عمليات إرهابية وانتحارية، أضعف سيطرت الدولة واحكام تواجدها في بعض المحافظات، وتأسيس تنظيم الدولة دولته الإرهابية عام 2014، لذلك قامت الحكومة العراقية بالطلب من القوات الدولية المساعدة في تحرير الأراضي العراقية، وكان تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب وتحرير الأراضي العراقية.

أن الأزمة التي نتجت عن سيطرة تنظيم داعش على اجزاء كبيرة من الأراضي العراقية، أي بعد 10 /حزيران/ 2014 أظهرت أهمية العراق ، بالنسبة للدول والتحالفات الكبيرة في المجتمع الدولي، حيث ركزت قمة دول الناتو التي انعقدت في مدينة ويلز البريطانية، بتاريخ 4 /9/ 2014 على دعم العراق ضد توسع التنظيم الارهابي، كما قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي لدعم العراق، ضد هذا التنظيم، وشكلت عشر- دول هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، كندا، أستراليا، تركيا، إيطاليا، بولندا، والدنمارك في بداية الامر، وقام مجلس الأمن بإصدار عدد من القرارات التي أظهرت اهتمام وقلق المجتمع الدولي من الأحداث التي جرت في خرق السيادة العراقية ، كما عكست أهمية العراق بالنسبة للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي التي سارعت الى دعم العراق ومحاربة التنظيم .

عبرت الدول العربية عن قلقها واستعدادها لتقديم المساعدة والدعم للعراق، وذلك خلال الزيارة التي قام بها وفدا يمثل الدول العربية في 19/10/2014 برئاسة الشيخ صباح خالد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي رئيس القمة العربية في دورتها العادية 25 والسيد احمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس الدورة العادية 142 للمجلس الوزاري، والدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية. وبهذا الصدد، عمل العراق على فرض سيادته خارجياً من خلال العمل على تنفيذ عدد من الاستراتيجيات منها استراتيجية الأمن الوطني لسنة 2016 إذ تضمنت الاستراتيجية مجموعة أهداف تهدف الى آلية التعامل الخارجي، وتوطيد واقامة علاقات متوازنة مع الدول الاخرى. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عددا النقاط المهمة².

وعلى الرغم من مخططات السياسة الداخلية وتزايد انحياز التوجهات السياسية للخارج، حيث من اهم ادوات استعادة الثقة بالسياسة والقوى السياسية، هو الابتعاد عن تأثيرات التداعيات الإقليمية الحاصلة حول العراق، والبدء بتطوير وتحسين العملية السياسية والحرص على نجاحها، وابعادها عن التدخلات الخارجية،

¹ - علوان بتول حسين، مرجع نفسه، ص 847.

² - علوان بتول حسين، مرجع سابق، ص 872.

بوطية سامية

ويعتبر ذلك من أفضل الخيارات التي تعمل على بناء الثقة في القوى السياسية الحالية، في مواجهة أزمة السيادة العراقية.

تتمثل السيادة الوطنية في قدرة الدولة على ممارسة سلطتها الكاملة، على أراضيها وشعبها دون تدخل خارجي، ولديها القدرة على اتخاذ القرارات السيادية التي تخدم مصالحها الوطنية، مع هيمنة داعش، تعرضت هذه الأساسيات لهزة عنيفة. بعد سيطرة التنظيم على مدن رئيسية مثل الموصل وتكريت والرمادي، وإعلان ما أسماه "دولة الخلافة"، شكل تحدياً رئيسياً للدولة العراقية. أدى ذلك إلى فقدان الحكومة المركزية السيطرة على موارد ها، بما في ذلك حقول النفط، ومخازن الأسلحة والخدمات العامة، والذي أضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسية وحماية مواطنيها، هذا التزدي في نشر- السيطرة على كامل الارض العراقية، يعتبر انتهاكاً صارخاً لأهم أركان السيادة الوطنية.

تجسدت ذروة هذا التحدي في انهيار قطاعات واسعة من الجيش العراقي في مواجهة تقدم داعش، مما أجبر الحكومة على الاستعانة بقوى شعبية ومحلية (الحشد الشعبي) لمواجهة التهديد بينما كانت هذا التعبئة ضرورية لرد الخطر، إلا أنها كشفت عن هشاشة المؤسسات الرسمية للدولة وتأثير ذلك على قدرتها على فرض سيادتها المطلقة. كما أدى تفشي- الفساد وسوء الإدارة في الفترة التي سبقت ظهور داعش إلى تفاقم ضعف الدولة، مما جعلها أكثر عرضة لاختراق التنظيم الإرهابي وتقويض سلطتها، وبالتالي، لم يكن صعود داعش مجرد تهديد خارجي، بل كان أيضاً نتيجة لتحديات داخلية عميقة أثرت بشكل مباشر على قدرة العراق على ممارسة سيادته¹.

أتى وجود تنظيم داعش إلى تدخلات خارجية واسعة، تمثلت في تقديم دعم عسكري للقوات العراقية وتشكيل تحالفات دولية لمحاربة التنظيم، وهو تدخل عُدّ ضرورياً لمواجهة التهديد الإرهابي، لكنه في الوقت ذاته أثار تساؤلات حول استقلالية القرار العراقي، إذ إن وجود قوات أجنبية ومستشارين على الأراضي العراقية، رغم أنه جاء بطلب من الحكومة، عُدّ من قبل البعض مساساً بالسيادة الكاملة. كما خلف داعش تحديات أمنية واقتصادية عميقة وأسهم في تفاقم الانقسامات الطائفية والعرقية، ما صعب عملية بناء دولة موحدة وقوية. وعليه، فإن تعزيز الثقة بين الحكومة والشعب، وترسيخ الوحدة الوطنية، واستعادة السيطرة الكاملة على جميع الأراضي، تمثل أولويات أساسية لتعزيز السيادة بعد سنوات من الصراع. كذلك تبقى قضايا الحدود والتحديات العابرة لها من أكثر الملفات تعقيداً وتأثيراً في استقرار العراق ونتميته، ما يتطلب استراتيجية شاملة تقوم على الدبلوماسية الفاعلة، وبناء علاقات متوازنة، وتعزيز القدرات الأمنية، وتطوير البنى التحتية الحدودية، وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي على أساس احترام السيادة والمصالح المتبادلة، إذ إن إهمال هذه الملفات يعرض البلاد لمزيد من التدخلات ويحدّ من قدرتها على إدارة شؤونها بكفاءة.

¹ - معركة الفلوجة تنقل الصراع حول دور الحشد الشعبي إلى الواجهة، 2016

خاتمة:

لقد شكلت مرحلة ما بعد 2003 تحديًا عميقًا للسيادة الوطنية العراقية، حيث تعرضت البلاد لتأثيرات وتدخلات متشابكة من القوى الإقليمية والدولية، حيث انه بعد سقوط النظام السابق، برزت الولايات المتحدة كفاعل رئيسي- في المشهد العراقي، مؤثرة بشكل مباشر على العملية السياسية والأمنية وإعادة الإعمار ودعم الاستقرار، ورغم الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية، إلا أن وجودها استمر بأشكال مختلفة، ما أثار تساؤلات حول مدى استقلالية القرار العراقي.

في الوقت ذاته، لعبت إيران دورًا متزايد الأهمية في العراق، مستفيدة من الروابط الدينية والثقافية، ومستخدمة أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية لدعم حلفائها والموالين لها، حيث أن النفوذ الإيراني، إلى جانب التدخلات الإقليمية الأخرى من دول الجوار الإقليمي، ساهم في تعقيد مشهد السيادة العراقية، حيث وجدت بغداد نفسها في كثير من الأحيان بين مصالح متضاربة وأهداف مختلفة.

لقد كشفت هذه الفترة عن هشاشة السيادة العراقية، في ظل ضعف المؤسسات الوطنية وتغلغل الفاعلين من جهات دولية، وبسبب غياب رؤية وطنية موحدة، وانتشار الفساد، واستمرار الانقسامات الطائفية والعرقية، هذه العوامل أضعفت قدرة الدولة على بسط سيادتها الكاملة على أراضيها ومواردها، وباتت القرارات السيادية تتأثر بشكل كبير بالضغوط الخارجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التأثير على الفاعلين المحليين. لذلك تطلبت استعادة السيادة الكاملة والفاعلة في العراق، تجاوز مجرد الانسحاب العسكري للقوى الأجنبية؛ بل اقتضت بناء دولة قوية بمؤسسات صلبة وشفافة، قادرة على تلبية تطلعات الشعب وتحقيق التنمية الشاملة، إن التحدي الأكبر يكمن في إرساء حكومة رشيدة تدار بشفافية وتحد من الفساد، وتعمل على توحيد الصف الوطني لمواجهة التدخلات الخارجية، وتنمية الاقتصاد ليصبح أكثر تحمل للضغوط، ومن دون هذه المقومات الأساسية، تظل السيادة العراقية معرضة للتدخل والانتهاك، وتبقى البلاد مسرحًا للصراعات الإقليمية والدولية، مما يعيق الطريق نحو الاستقرار والازدهار، إن مستقبل العراق يعتمد بشكل جذري على قدرة العراقيين في رسم مسارات المستقل وبناء دولة ذات سيادة حقيقية.

نتائج البحث:

- إن العراق فاقدة القدرة والسيطرة على قراراته وارادته المستقلة، ونتيجة لذلك، يفقد التحكم في سيادته على بيئته الداخلية وفي المحيطين الإقليمي والدولي، لأن هناك قوى أخرى موازية تقرر وترسم له السياسات العامة وفق لمصالحها.
- أن السيادة الوطنية العراقية ومستقبلها في ظل المتغيرات والمستجدات الراهنة، يكتنفه الغموض، إذ من الصعوبة استشراف المستقبل في ظل استمرار هذه التحديات الحالية.

بوطية سامية

- أن اختراق السيادة الوطنية تم من خلال توغلات دول إقليمية لها تأثير في القرار السياسي السيادي.
- أن الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، لم يجعل العراق يتمتع بسيادة تامة بالمعنى الحقيقي فقد استمر التدخل الأمريكي والإيراني بمختلف الوسائل، وأضعف ذلك القوى والأحزاب السياسية العراقية التي أغلبت التدخل الخارجي على انتمائها الوطني.
- ازدياد الإرباك والتأزم نتيجة هيمنة النفوذ الإقليمي والدولي، على العملية السياسية والذي جعل العراق يعيش على وقع أزمات حكم تعيق إمكانية إعادة بناء الدولة بشكل سليم، وهذا الفشل المتكرر الذي يعيشه العراق تسبب بتراكم الأزمات وحالة من التدهور السياسي.
- أن السيادة الوطنية العراقية بعد عام 2003 لم تكن مطلقة أو كاملة، بل كانت سيادة منقوصة تتأرجح بين ضغوط الولايات المتحدة، وتغلغل النفوذ الإيراني، وتأثيرات دول الجوار الإقليمي، إن استعادة السيادة الكاملة يتطلب بناء دولة قوية ذات مؤسسات فاعلة، وقادرة على حماية مصالحها الوطنية بعيداً عن التدخلات الخارجية، وتحقيق التوافق الوطني الذي يمكنه من اتخاذ قرارات مستقلة تمثل إرادة الشعب العراقي.
- أن دول الجوار الإقليمي، بما في ذلك تركيا ودول الخليج العربي، تمارس أدواراً متعددة الأوجه تؤثر على استقرار العراق وسيادته، فتركيا، تتدخل في الشؤون العراقية لأسباب تتعلق بأمن حدودها وقضية حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية. أما دول الخليج العربي، فتتأرجح مواقفها بين الدعم الاقتصادي والسياسي، وبين المخاوف من النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، ما يدفعها أحياناً للتدخل في الشؤون الداخلية لدعم أطراف معينة.
- كما تشكل قضايا الحدود والتحديات العابرة للحدود، ضغوطاً إضافية على السيادة العراقية. ويزر الإرهاب كأحد أبرز هذه التحديات، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية الحدود المشتركة، وضعف السيطرة الأمنية لتنفيذ عملياتها، ما يستدعي تدخلاً إقليمياً ودولياً يؤثر بدوره على قدرة العراق على إدارة شؤونه الأمنية بشكل مستقل.
- وإلى جانب الإرهاب، تبرز تحديات أخرى عابرة للحدود تمثل عبئاً على السيادة، أن النزاعات المائية العابرة للحدود مع دول الجوار، والمتعلقة بتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، تلقي بظلالها على السيادة العراقية، وتجبره على الدخول في مفاوضات معقدة قد تُحد من قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن موارده المائية الحيوية.
- على الرغم من أن ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت قد تم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993، والذي استند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، إلا أن تفسير وتطبيق هذا الترسيم، خاصة في منطقة خور عبد الله، ظل يمثل نقطة خلاف وتوتر. النزاعات المتكررة حول الملاحه وحقوق السيادة في هذا الممر المائي الحيوي، الذي يمثل منفذاً بحرياً رئيساً للعراق، أدت إلى تحديات مستمرة لسيادة العراق. فالجانب العراقي يرى أن بعض الممارسات الكويتية، مثل بناء المنشآت البحرية أو فرض قيود

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003

على الملاحة العراقية في أجزاء من الخور، تُعد انتهاكاً للسيادة العراقية على مياهه الإقليمية وحقوقه في الملاحة الحرة، وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي البحري التي تضمن للدول الساحلية حقوقها في مناطقها المائية، هذا الحراك القانوني والعملية حول خور عبد الله، يعكس أحد الأبعاد المعقدة لتهديد السيادة الخارجية على العراق.

قائمة المراجع:

1. الوحيلي محمد حسني شذر، العلاقات العراقية-اليرانية بعد عام 3002، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص 79.
2. مويح حسني عبد الحسن، اثر العامل الخارجي في ازمة سيادة الوطنية العراقية 2003-2021، مجلة العهد، العدد 8، 2022، ص 88.
3. عبد الرحمن حسن، سياسة اسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية 2015-2020، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، برلين / ألمانيا، 2020، ص 143.
4. الشمري ناظم نواف، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، العدد 18، بغداد، 2011، ص 59.
5. مويح حسين عبد الحسن، العلاقات العراقية-الأمريكية 2011-2018 وافاقها المستقبلية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 17، العدد 34، جامعة ميسان، العراق، 2018، ص 22.
6. - علوان بتول حسين، مريم سالم احمد، معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003، 2024، مجلة دراسات دولية، العدد 98، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2024، ص 855.
7. افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 9، الموصل، 2012، ص 26.
8. تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق، مجلة الرواق، العدد 4، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، 2021، ص 58.
9. الدباغ يونس مؤيد يونس، هالة علي الطيب، مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأمية وقوى التوسع الخارجي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 41، 2022، ص 111.
10. هويدي سمر عبدالله، حنان حسن ملاح، الاثار والمعوقات المترتبة على اتفاقية خور عبدالله، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات الاجتماع، العدد 60، 2020، ص 120.
11. باكير علي حسين، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص 2.
12. سليم كاطع علي، العراق ومجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية، 2017/10/23، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://mail.balagh.com/article/> ، تاريخ الزيارة 2025/6/26، وقت الزيارة 09:20pm.
13. اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية له ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2018/4/2 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://rawabetcenter.com> ، تاريخ الزيارة 2025/6/21 .

بوطية سامية

14. شذا خليل ، الجوانب القانونية والدستورية لإلغاء اتفاق خور عبد الله: السيادة العراقية عند مفترق طرقا ، 2025/4/27 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://iraqination.net/archives/16048> ، تاريخ الزيارة 2025/6/21.
15. معركة الفلوجة تنقل الصراع حول دور الحشد الشعبي إلى الواحمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :
16. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Battle_for_Fallujah_Winning_th_Battle_Losing_the_War.aspx ، تاريخ الزيارة 2025/6/14 ، وقت الزيارة 4:46 pm.
17. الأسدي تمارا كاظم ، السياسة المائنة التركية تجاه العراق للفترة من 2000- 2020 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 23/ 12/ 2021 شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط : <https://democraticac.de/?p=79392> ، تاريخ الزيارة 2025/6/14 ، وقت الزيارة 6:7 pm.
18. عادل مصدق ، الدولة والادولة في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2021/8/10 ، على الرابط <https://www.hcrsiraq.net/1503/2021/07/24>
19. الفليحاوي امل ، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي ، برلين/ المانيا ، 2021 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : <https://democraticac.de/?p=75359> ، تاريخ الزيارة 2025/6/14 ، وقت الزيارة 5:40 pm.
20. - مبارك أحمد ،التدخلات التركية في العراق.. عمليات متجددة وكواخ ماثلة ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، 2020/8/15 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط : <https://marsad.ecss.com.eg/3737> تاريخ الزيارة 2025/6/20 ، وقت الزيارة 5:40 pm .